

نظام مجلس الشورى

١٤١٢هـ

الرقم ٩١/أ
التاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ

بمؤن الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

عملاً بقول الله تعالى : (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) وقوله تعالى :
(وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ) واقتداء برسول الله - صلى الله عليه وسلم -
في مشاورة أصحابه . وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .
وبعد الاطلاع على نظام مجلس الشورى الصادر بالأمر الملكي في
عام ١٣٤٧ هـ .

أمرنا بما هو آت :

- أولاً - إصدار نظام مجلس الشورى بالصيغة المرفقة بهذا .
- ثانياً - يحل هذا النظام محل نظام مجلس الشورى الصادر في عام ١٣٤٧ هـ ،
ويتم ترتيب أوضاع هذا المجلس بأمر ملكي .
- ثالثاً - يستمر العمل بكل الأنظمة والأوامر والقرارات المعمول بها عند نفاذ
هذا النظام حتى تعدل بما يتفق معه .
- رابعاً - يتم العمل بهذا النظام في مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ نشره .
- خامساً - يُنشر هذا النظام في الجريدة الرسمية .

التوقيع

فهد بن عبدالعزيز

الملك عبدالعزيز آل سعود الرحمن الرحيم

نظام مجلس الشورى

المادة الأولى .

عملاً بقول الله تعالى : **فِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَمْ تُؤَلَّمْتُمْ لَهَا شَيْئاً وَلَوْ كُنْتُمْ غَافِلِينَ** **وَلَا تَقْضُوا دِينَكُمْ حَتَّى تَرْضَوْا وَأَسْتَفِيزَهُمْ** **وَمَشَاوَرَهُمْ فِي الْأُمُورِ** **فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ** وقوله سبحانه : **(وَالَّذِينَ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْوَالُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ)** واقتداء برسول الله - صلى الله عليه وسلم - في مشاورة أصحابه . وحث الأمة على التشاور .

يُنشأ مجلس الشورى ويمارس المهام المنوطة به . وفقاً لهذا النظام والنظام الأساسي للحكم . ملتزماً بكتاب الله وسنة رسوله . محافظاً على روابط الأخوة والتعاون على البر والتقوى .

المادة الثانية .

يقوم مجلس الشورى على الاعتصام بحبل الله . والالتزام بمبادئ التشريع الإسلامي . ويحرص أعضاء المجلس على خدمة الصالح العام . والحفاظ على وحدة الجماعة وكيان الدولة . ومصالح الأمة .

المادة الثالثة .

يتكون مجلس الشورى من رئيس وستين عضواً . يختارهم الملك . من أهل العلم والخبرة والاختصاص . وتحدد حقوق الأعضاء . وواجباتهم . وكافة شؤونهم بأمر ملكي . (١)

(١) حلت هذه المادة مقر من مرة كان لفرعها بموجب الأمر الملكي رقم (٢٨/١) وتاريخ ١٤٢٢/٣/١ هـ . نظر ما صدر بشأن النظام .

المادة الرابعة ،

- يشترط (أ) عضو مجلس الشورى مايلي :
- أ - أن يكون سعودي الجنسية بالأصل والانتساب .
 - ب - أن يكون من الشهود لهم بالصلاح والكفاية .
 - ج - ألا يقل عمره عن ثلاثين سنة .

المادة الخامسة ،

لعضو مجلس الشورى أن يقدم طلب إعفائه من عضوية المجلس إلى رئيس المجلس ، وعلى الرئيس أن يعرض ذلك على الملك .

المادة السادسة ،

إذا أخل عضو مجلس الشورى بواجبات عمله ، يتم التحقيق معه ومحاكمته وفق قواعد وإجراءات تصدر بأمر ملكي .

المادة السابعة ،

إذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الشورى لأي سبب ، يختار الملك من محل محله ويصدر بذلك أمر ملكي .

المادة الثامنة ،

لا يجوز لعضو مجلس الشورى أن يستغل هذه العضوية لصلحته .

المادة التاسعة ،

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى وأي وظيفة حكومية ، أو إدارة أي شركة ، إلا إذا رأى الملك أن هناك حاجة إلى ذلك .

المادة الثانية ،

يُعين رئيس مجلس الشورى ، وثانيه والأمين العام للمجلس ، ويُعقون بأوامر ملكية ، وتحدد مراتبهم وحقوقهم وواجباتهم وكافة شؤونهم بأمر ملكي .

المادة الثالثة ،

يؤدي رئيس مجلس الشورى ، وأعضاء المجلس ، والأمين العام ، قبل أن يباشروا أعمالهم في المجلس ، أمام الملك ، القسم التالي :
(أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لديني ، ثم لليكي ، وبلادي ، وألا أبوح بسر من أسرار الدولة ، وأن أحافظ على مصالحها ، وأنظمتها ، وأن أؤدي أعمالتي بالصدق والأمانة والإخلاص والعدل) .

المادة الرابعة ،

مقر مجلس الشورى ، هو مدينة الرياض . ويجوز اجتماع المجلس في جهة أخرى داخل المملكة ، إذا رأى الملك ذلك .

المادة الخامسة ،

مدة مجلس الشورى ، أربع سنوات هجرية ، تبدأ من التاريخ المحدد في الأمر الملكي الصادر بتكوينه . ويتم تكوين المجلس الجديد قبل انتهاء مدة سلفه بشهرين على الأقل . وفي حالة انتهاء المدة قبل تكوين المجلس الجديد يستمر المجلس السابق في أداء عمله حتى يتم تكوين المجلس الجديد . ويُراعى عند تكوين المجلس الجديد اختيار أعضاء جدد لا يقل عددهم عن نصف عدد أعضاء المجلس .

المادة السادسة ،

يلقي الملك أو من ينييه ، في مجلس الشورى ، كل سنة خطاباً ملكياً ، يتضمن سياسة الدولة الداخلية والخارجية .

المادة الخامسة عشرة ،

- يبدي مجلس الشورى للرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء ، وله على وجه الخصوص مايلي :
- أ - مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وإبداء الرأي نحوها .
 - ب - دراسة الأنظمة واللوائح ، والمعاهدات ، والاتفاقيات الدولية ، والامتيازات ، واقتراح مليراه بشأنها .
 - ج - تفسير الأنظمة .
 - د - مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها للوزارات ، والأجهزة الحكومية الأخرى ، واقتراح مليراه حيالها .

المادة السادسة عشرة ،

لا يكون اجتماع مجلس الشورى نظامياً إلا إذا حضر الاجتماع ثلثا أعضائه من الأقل ، بمن فيهم الرئيس أو من ينوب عنه ، ولا تكون القرارات نظامية إلا إذا وافقت عليها أغلبية المجلس .

المادة السابعة عشرة ،

ترفع قرارات مجلس الشورى إلى رئيس مجلس الوزراء ، ويحيلها إلى مجلس الوزراء للنظر فيها ، فإن اتفقت وجهات نظر المجلسين صدرت بعد موافقة الملك عليها . وإن تباينت وجهات النظر فللملك إقرار مليراه . (١)

المادة الثامنة عشرة ،

تصدر الأنظمة ، والمعاهدات ، والاتفاقيات الدولية ، والامتيازات ، وتعدل ، بموجب مراسيم ملكية بعد دراستها من مجلس الشورى .

المادة التاسعة عشرة ،

يكون مجلس الشورى من بين أعضائه اللجان المتخصصة اللازمة لممارسة اختصاصات . وله أن يؤلف لجاناً خاصة من أعضائه لبحث أي مسألة مدرجة بجدول أعماله .

(١) عدلت هذه المادة بالأمر الملكي رقم (أ/١٩٨) وتاريخ ١٤٢٤/١٠/٢ هـ ، نظر ما صدر بشأن هذا النظام .

المادة العشرة ،

للجان مجلس الشورى أن تصتعي بمن تراه من غير أعضاء المجلس ، بعد موافقة رئيس المجلس .

المادة الحادية والعشرون ،

يكون لمجلس الشورى هيئة عامة ، تكون من رئيس المجلس ، ونائبه ، ورؤساء لجان المجلس المتخصصة .

المادة الثانية والعشرون ،

على رئيس مجلس الشورى أن يرفع لرئيس مجلس الوزراء بطلب حضور أي مسئول حكومي جلسات مجلس الشورى ، إذا كان المجلس يناقش أموراً تتعلق باختصاصاته ، وله الحق في النقاش دون أن يكون له حق التصويت .

المادة الثالثة والعشرون ،

لكل عشرة أعضاء في مجلس الشورى ، حق الاقتراح مشروع نظام جديد ، أو تعديل نظام نافذ ، وعرضه على رئيس مجلس الشورى ، وعلى رئيس المجلس رفع الاقتراح إلى الملك . (١)

المادة الرابعة والعشرون ،

على رئيس مجلس الشورى أن يرفع لرئيس مجلس الوزراء طلب تزويد المجلس بما لدى الأجهزة الحكومية من وثائق وبيانات يرى المجلس أنها ضرورية لتسهيل سير أعماله .

المادة الخامسة والعشرون ،

يرفع رئيس مجلس الشورى تقريراً سنوياً إلى الملك عما قام به المجلس من أعمال ، وفقاً لما تبينه اللائحة الداخلية للمجلس .

(١) عدلت هذه المادة بالأمر الملكي رقم (١٩٨/أ) وتاريخ ١٠/٢/١٤٢٤هـ ، انظر ما صدر بشأن هذا النظام .

المادة السادسة والعشرون :

تسرى أنظمة الخدمة المدنية على موظفي أجهزة المجلس مالم تقتض اللائحة الداخلية بغير ذلك .

المادة السابعة والعشرون :

يكون لمجلس الشورى ميزانية خاصة تعتمد من الملك، ويتم الصرف منها وفق قواعد تصدر بأمر ملكي .

المادة الثامنة والعشرون :

يتم تنظيم الشئون المالية بمجلس الشورى، والرقابة المالية، والحساب الختامي، وفق قواعد خاصة تصدر بأمر ملكي .

المادة التاسعة والعشرون :

تنظم اللائحة الداخلية لمجلس الشورى، اختصاصات رئيس مجلس الشورى، ونائبه، والأمين العام للمجلس، وأجهزة المجلس، وكيفية إدارة جلساته، وسير أعماله وأعمال لجانه، وأسلوب التصويت، كما تنظم قواعد المناقشة، وأصول الرد، وغير ذلك من الأمور التي من شأنها توفير الضبط والانضباط داخل المجلس، بحيث يمارس اختصاصات لما فيه خير المملكة وصالح شعبها، وتصدر هذه اللائحة بأمر ملكي .

المادة الثلاثين :

لايجري تعديل هذا النظام إلا بالطريقة التي تم بها إصداره .

ما صدر بشأن النظام



الرقم - م / ٢٢

التاريخ - ١٤١٢/٨/٢٦ هـ

بسم الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناء على ماتتضية المصلحة العامة.

وبعد الاطلاع على نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢٨ وتاريخ

١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١١١) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٦ هـ

رسمنا بما هو آت،

اولاً ، ان كلمة (النظام) الواردة في المادتين التاسعة عشرة والمشرين من نظام

مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢٨ وتاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ

لا تشمل الانظمة التالية،

النظام الاساسي للحكم

نظام مجلس الشورى

نظام مجلس الوزراء

نظام المناطق (المقاطعات)

ثانياً، على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا....





قرار رقم ١١٤ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٦ هـ

ان مجلس الوزراء

بناء على التوجيه الملكي الكريم باعادة النظر في ترتيب جهاز الدولة
واصدار النظام الاساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق بأوامر
ملكية باعتبارها أنظمة أساسية .
وبناء على مقتضيات المصلحة العامة .

يقـرر

ان كلمة " النظام " الواردة في المادتين التاسعة عشرة والعشرين من نظام
مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢٨ وتاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ
لا تشمل الأنظمة التالية :

- النظام الاساسي للحكم

- نظام مجلس الشورى

- نظام مجلس الوزراء

- نظام المناطق (المقاطعات)

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرفقة بهذا .

رئيس مجلس الوزراء



بسم الله تعالى

نحن محمد بن عبدالمزیز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على النظام الاساسي للحكم الصادر بالامر الملكي رقم ٩٠/أ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على نظم مجلس الشورى الصادر بالامر الملكي رقم ٩١/أ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على نظام مجلس الوزراء الصادر بالامر الملكي رقم ١٢/أ وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبالنظر الى وجود معاملات لدى مجلس الوزراء تم استكمال دراستها، إضافة الى وجود معاملات تتعلق بالائتمانيات وأنظمة الاحتمل التأخير، والأهمية تسهير العمل الى ان يباشر مجلس الشورى أعماله، وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة
أمرنا بما هو آت

أولاً ، استثناء من المادتين الخامسة عشرة والثامنة عشرة من نظام مجلس الشورى الصادر بالامر الملكي رقم ٩١/أ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ ومما تضمنته المادتان التاسعة عشرة والعشرون من نظام مجلس الوزراء الصادر بالامر الملكي رقم ١٢/أ وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ من مراعاة لماورد في نظام مجلس الشورى.
يختص مجلس الوزراء بالنظر في المعاملات المحالة اليه حتى يباشر مجلس الشورى أعماله.

ثانياً، يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماد وتنفيذه.



بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: ٧٨/١

التاريخ: ١٤٢٢/٣/١ هـ

بسم الله تعالى

نحن محمد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة الثامنة والخمسين من النظام الأساسي للحكم الصادر بالامر الملكي رقم ٩٠/١ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ .

وبعد الاطلاع على المادة الثامنة من نظام مجلس الشورى الصادر بالامر الملكي رقم ٩١/١ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ .

وبعد الاطلاع على الامر الملكي رقم ٦٢/١ وتاريخ ١٤١٨/٣/١ هـ .
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

أمرنا بما هو آت :-

يعدل صدر المادة الثالثة من نظام مجلس الشورى الصادر بالامر الملكي رقم ٩١/١ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ والمطابقة بالامر الملكي رقم ٦٢/١ وتاريخ ١٤١٨/٣/١ هـ ليكون بالنص الآتي : (يتكون مجلس الشورى من رئيس ومائة وعشرين عضواً ... إلى آخر المادة) .

محمد بن عبدالعزيز



الرقم: ١٩٨/أ
التاريخ: ١٤٢٤/١٠/٢ هـ

بسم الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الإطلاع على نظام مجلس الشورى الصادر بالامر الملكي رقم ٩١/أ وتاريخ

١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الإطلاع على المرسوم الملكي رقم م/٢٣ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٦ هـ.

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

أمرنا بما هو آت:

أولاً: تعدل المادة السابعة عشرة من نظام مجلس الشورى الصادر بالامر الملكي رقم ٩١/أ وتاريخ

١٤١٢/٨/٢٧ هـ لتكون بالنص الآتي:

(ترفع قرارات مجلس الشورى الى الملك، ويقرر مايجال منها الى مجلس الوزراء.

- اذا التفتت وجهات نظر مجلسي الوزراء والشورى تصدر القرارات بعد موافقة الملك عليها.

- إذا تباينت وجهات نظر المجلسين يعاد الموضوع الى مجلس الشورى ليبيدي مايراه بشأنه

ويرفعه الى الملك لاتخاذ مايراه.)

ثانياً: تعدل المادة الثالثة والعشرون من نظام مجلس الشورى الصادر بالامر الملكي رقم ٩١/أ وتاريخ

١٤١٢/٨/٢٧ هـ لتكون بالنص الآتي:

(لمجلس الشورى اقتراح مشروع نظام جديد، او اقتراح تعديل نظام نافذ، ودراسة ذلك في

المجلس، وعلى رئيس مجلس الشورى رفع مايقدره المجلس للملك.)

ثالثاً: ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره.

رابعاً: يبلغ امرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه.



فهد بن عبدالعزيز